وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مركـــــز البحوث النفسية
الباراسيكولوجي

مجلــة
العلوم النفسية

مجلة علمية فصلية محكمـــة معتمـدة

تصدر عن مركز البحوث النفسية

حاصلـــــــة على الأعتماديـــــة

رقــم الإيــداع 614 / 1994/ الرمز الدولي 1790 – 1816

المجلد (37) – العدد (2)– الجزء(1)

وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثلاثون

(دور البحث النفسي في دعم خطط التنمية المستَدامة: رؤى علمية لبناء الانسان)

للمدة 1-2/4/2026

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مركز البحوث النفسية

مجلة

العلوم النفسية

مجلة علمية فصلية محكمـــــة معتمـــدة تصدر عن مركز البحوث النفسية/ الباراسيكولوجي

المجلد : 37 العدد : 2 الجزء: 1

ISSN : 1816 - 1790

رقم الايداع : 614 / 1994

الرمز الدولي: 1816-1790

حزيران / 2026

مجلة العلوم النفسية
مجلة علمية فصلية محكمة

رئيــس التحريــر/ أ.د. خليل ابراهيم رسول

مدير التحرير/ أ.م.د. بشرى عثمان احمد

أعضاء هيئة التحرير

الاسم	مكان العمل	البلد
أ.د. كامل علوان الزبيدي	جامعة بغداد / كلية الآداب / أستاذ متمرس (متقاعد) / علم النفس – صحة نفسية	العراق
أ.د. يوسف حمه صالح مصطفى	جامعة صلاح الدين / كلية الآداب – أربيل / علم النفس العام	العراق
أ.د. صفاء طارق حبيب	جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد / قسم العلوم التربوية والنفسية / قياس وتقويم	العراق
أ.د. اسامة حامد محمد	جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم العلوم التربوية والنفسية/ علم النفس التربوي / قياس وتقويم	العراق
أ.د. مهند عبدالستار النعيمي	جامعة ديالى / كلية التربية الاساسية / قياس وتقويم	العراق
أ.د. حيدر جليل عباس	الجامعة المستنصرية / التربية الاساسية / العلوم التربوية والنفسية / قياس وتقويم	العراق
أ.د. سيف محمد رديف	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مركز البحوث النفسية	العراق

أ.د. بشرى عبد الحسين محميد	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مركز البحوث النفسية	العراق
أ.د. محمد حبشي حسين	جامعة الاسكندرية / كلية التربية	مصر
أ.د. عصام توفيق قمر	كلية الدراسات العليا للتربية / المركز القومي لأصول التربية / التربية وعلم النفس	مصر
أ.م.د. بيداء هاشم جميل	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مركز البحوث النفسية / علم النفس العام	العراق
أ.م.د. براء محمد حسن	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مركز البحوث النفسية /الشخصية والصحة النفسية	العراق
أ..د. هناء مزعل حسين الذهبي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ مركز البحوث النفسية	العراق
أ.م.د. بشرى عثمان احمد	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مركز البحوث النفسية	العراق
أ.م.د. صباح عايش بنت محمد	جامعة الشلف / كلية العلوم الانسانية والاجتماعية / علم النفس العام	الجزائر
أ.م.د. مقبل بن عايد خليف العنزي	جامعة القصيم / الحدود الشمالية / كلية التربية / قسم التربية والاحتياجات الخاصة	السعودية

مجلة العلوم النفسية

مجلة علمية فصلية محكمة معتمدة متخصصة تصدر عن مركز البحوث النفسية

جمهورية العراق

قسيمة اشتراك

أرجو قبول اشتراكي في مجلة العلوم النفسية :

لمدة ( ) سنة ابتداءاً من .....

الأسم : .....

العنوان : .....

قيمة الاشتراك : .....

طريقة الدفع :- نقدا ( ) شيك ( ) حوالة بريدية ( )

رقم: تأريخ / /

التوقيع : ..... : التأريخ .....

قيمة الأشتراك لعدد واحد	الأفراد :(150.000) الف دينار عراقي داخل العراق (100) $ او ما يعادلها خارج العراق للمؤسسات أو المؤتمرات : (125.000) الف دينار عراقي داخل العراق (96) $ او ما يعادلها خارج العراق

شروط النشر في المجلة

1. تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الاكاديمية القيمة والاصيلة باللغتين العربية والإنكليزية في حقل مجالات اهتمام المجلة نفسياً وتربوياً ، والتي لم تقبل أو تنشر سابقاً ، ويتحمل الباحث المسؤولية القانونية في كل القضايا المتعلقة بالأمانة العلمية اذا كان بحثة منشور أو قدم للنشر.
2. يخضع كل بحث مقدم للنشر في المجلة الى الاستلال الالكتروني على أن لا يزيد درجة الاستلال عن (20%).
3. يقدم الباحث المقبول بحثه للنشر في المجلة تعهد خطي بعدم نشر بحثه في مجلة أخرى أو حصوله على قبول نشر مسبقاً.
4. يقدم البحث مطبوعا على نظام (word 2007) مع اسم الباحث واللقب العلمي والاختصاص واسم الجامعة والكلية في بداية الصفحة الأولى للبحث باللغتين مع خلاصة للبحث باللغتين العربية والإنكليزية مثبت فيها عنوان البحث واسم الباحث ومكان عمله على ان لا تزيد عن (250) كلمة
5. تكتب الكلمات المفتاحية باللغتين العربية والإنكليزية في نهاية الملخصين العربي والإنكليزي.
6. يجب أن لا تتجاوز عدد صفحات البحث المقدم للنشر في المجلة أكثر من (25) صفحة فقط بما فيها الجداول والاشكال والملاحق ، وبخلافه يتحمل الباحث مبلغاً اضافياً مقداره (2000) الفين دينار عن كل صفحة إضافية ، ولا يتجاوز البحث بعد الزيادة الـ (35) صفحة بكل الأحوال.

7. موافقة اثنين من المحكمين المختصين الذين يقومون البحث قبل نشره بالأضافة الى تقويم البحث من ناحية اللغة العربية والإنكليزية.
8. يراعى في كتابة البحث الاتي:

أ- الأصول العلمية في كتابة البحث من حيث الدقة في التوثيق والأمانة العلمية في العرض.

ب- يقدم البحث بنسختين مطبوعة على ورق ابيض (A4) وعلى جهة واحدة من الورق مع قرص (CD) وبالمواصفات الاتية.

- الحاشية العليا 4.50 سم.
- الحاشية السفلى 4,50 سم.
- الحاشية اليمنى 3,75سم.
- الحاشية اليسرى 3,75سم.
- يكون الخط المستخدم نوع (Arial) ، حجم الخط (14) بالنسبة للمتن و (12) للجداول.
- تحتوي كل صفحة على (22) سطر فقط وفقاً لبرنامج التنضيد.
- يكون التباعد بين الاسطر للصفحة الواحدة (1,15).
- تكون الاشكال والجداول واضحة وتستخدم فيها الأرقام باللغة الإنكليزية والنظام العالمي للوحدات.
- في حالة وجود صور او رسوم ضرورة ان تكون بصيغة png أو jpg.
- يكون البحث خالي من الأخطاء اللغوية والنحوية ولا تتحمل المجلة مسؤولية ذلك.

لا تستعمل الهوامش في اسفل الصفحات وانما يشار رقمياً الى المصادر حسب موضوعها في نهاية البحث من خلال ذكر اسم

الباحث والسنة وعنوان البحث وتكتب بأسلوب الـ (APA) الإصدار السابع.

- يلتزم الباحث بدفع مبلغ قدره(150000) مائة وخمسون الف دينار عراقي لا غير من داخل العراق و (100) دولار امريكي من خارج العراق.
- يلتزم الباحث بالتعليمات المؤشرة من الخبراء ، ويعيد الباحث النسخة الاصلية للمجلة مع نسخة جديدة ورقية أخرى مصححة.
- لاتعاد البحوث الى أصحابها قبلت أم لم تقبل للنشر.
- لا يزود الباحث بكتاب قبول النشر ، الا بعد التزامه بالتعليمات أعلاه وتسليم النسخ الورقية كافة.
- المجلة غير مسؤولة عن نشر الأبحاث بعد مرور (90) يوم من دون مراجعة الباحث للمجلة والتزامه بالتعليمات كافة.

9- تحتفظ المجلة بحقها في أن تحذف أو تعيد صياغة بعض الكلمات أو الجمل بما يتلائم مع إسلوبها في النشر.

10- تنتقل حقوق نشر البحث الى المجلة حال اشعار الباحث بقبول بحثه للنشر.

مجالات اهتمام المجلة

1. البحوث والدراسات في مجالات العلوم التربوية والنفسية بفروعها المختلفة والطب النفسي، و الباراسايكولوجي .
2. المؤتمرات والندوات العلمية الوطنية والعربية والعالمية التي تعقد حول التخصصات في الفقرة المذكورة اعلاه
3. نشاطات وفعاليات المركز والمؤسسات الاخرى التي تهتم بالمجالات – الواردة في الفقرة (1) .

((في هذا العدد))

ت	الموضوع	الباحث	الصفحة
1.	استراتيجيات التدخل النفسي والاجتماعي للحد من هروب الفتيات من المنزل	أ.د. حوراء محمد علي المبرقع أ.م.د. ميس محمد كاظم أ.م.د. تهاني طالب عبد الحسين أ.م.د. إنعام مجيد عبيد	26-1
2.	الرغبة في السيطرة وعلاقتها ببعض المتغيرات لدى عينة من المتزوجين	أ.د بشرى عبد الحسين الطائي	44-27
3.	التشوهات المعرفية للاستحقاق النفسي لدى طلبة الجامعة	أ.د. عبدالغفار عبدالجبار القيسي م.د.ساندي نصرت فرنسيس	64-45
4.	التنظيم العاطفي بين بيئة العمل والحياة الأُسرية لدى أساتذة وموظفي الجامعة العراقية	أ.د.فؤاد علي فرحان م.أثير عبدالجبار محمد	92-65
5.	الانعكاسات النفسية والاجتماعية للجرائم الالكترونية على الفرد من وجهة نظرالمتخصصين النفسيين والاجتماعيين	أ.م.د براء محمد حسن م.م. احمد قاسم شاكر العلاق أ.د. سيف محمد رديف	122-93
6.	تأثير النزاعات العشائرية على الأمن المجتمعي (دراسة استطلاعية)	أ.م.د علي فضالة موسى أ.د هناء مزعل حسين أ.م د ميسون كريم ضاري أ.م.د جبار فريح شريدة	150-123
7.	الكفاح من أجل التفوق لأمهات أطفال التوحد	أ.م.د. جبار فريح شريده م.م رنا صبري مجبل	164-151
8.	السرية لدى طلبة الجامعة	أ.م.د بيداء هاشم جميل	184-165

9.	توجه الهوية العلائقية لدى منتسبي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	أ.م.د. براء محمد حسن م.م اية جواد كاظم	216-185
10.	جودة الحياة وعلاقتها بالرفاهية النفسية لدى طلبة الجامعة	أ.م. هبة مؤيد محمد	244-217
11.	وعي المرأة بالتنمية المستدامة وعلاقته بسلوكها البيئي داخل الأسرة	أ.م. رنا فاضل عباس الجنابي	280-245
12.	الزهو المستدام وعلاقته بالدور الاستباقي لدى المرشدة التربوية	م. د. خوله احمد ابراهيم	298-281
13.	الخمول النفسي لدى العاملين والعاملات في القطاع العام والخاص	م.د. أحمد كامل وادي	326-299
14.	إيذاء الذات غير الانتحاري لدى طلبة الجامعة	م.د احمد عباس حسن أ.م. د ميسون كريم ضاري م.م ليلى علاء الدين حمزة م.د ورقاء كاظم حرابة أ. د هناء مزعل حسين	352-327
15.	المرونة النفسية وعلاقتها بمواجهة تحديات الحياة	م. جولان حسين خليل	362-353

16.	السلوك المرتكز على الهوية وعلاقته بالالتزام الأكاديمي لدى طلبة الجامعة	م. م. ايمان عبد الجبار اسعد هلال	380-363
17.	التفكير الزائف لدى المعلمين	م . م ايمان علي حسين عايش م . م وسام صادق جدوع	398-381
18.	الضغوط النفسية لدى المرشدين التربويين	م .م جمان علي محسن	424-399
19.	الشخصية اليقظة لدى الصحفيين العراقيين	م.م. هبة حسين قاسم	446-425
20.	التفكير الترابطي وعلاقته بالسعة العقلية لدى طلبة المرحلة الإعدادية	م.م دعاء عبد الكريم رحيم أ.م.د سعد قدوري الخفاجي	470-447
21.	صورة الجسم وعلاقتها بالرضا عن النفس لدى طلبة الجامعة	م.م نغم عبد الأمير خضير	502-471

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
مركز البحوث النفسية
الباراسيكولوجي

وحدة مجلة العلوم النفسية

ملاحظـة...

الافكار الواردة في البحوث والدراسات المنشورة تُعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة .

المراسلات

توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة العلوم النفسية – مركز البحوث النفسية/ الباراسيكولوجي

ص.ب. 47041 جادرية – بغداد – العراق

هـ 07833304447

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق

614 لعام 1994

بغداد ـ العراق

تأثير النزاعات العشائرية على الأمن المجتمعي
(دراسة استطلاعية)

أ.م.د علي فضالة موسى
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي /مركز البحوث النفسية/ الباراسيكولوجي
afthell2008@gmail.com

أ.د هناء مزعل حسين
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مركز البحوث النفسية/ الباراسيكولوجي
hanaa.m.hussein@src.edu.iq

أ.م د ميسون كريم ضاري
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مركز البحوث النفسية/ الباراسيكولوجي
dr.maysoon2016@gmail.com

أ.م.د جبار فريح شريدة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مركز البحوث النفسية/ الباراسيكولوجي
jabbar.alami@yahoo.com

الملخص

استهدفت الدراسة الحالية معرفة تأثير النزاعات العشائرية على الأمن المجتمعي للمجتمع العراقي في المنطقة الوسطى (محافظة بغداد) والمحافظات الجنوبية، بلغت العينة الكلية للدراسة (742) منها(494) مواطن من محافظة بغداد ، بنسبة(66،6%) ، المحافظات الأخرى(248)، بنسبة(33،4%) وكانت نسبة الذكور(52،2%) ونسبة الاناث (74،88%)، تم تقسيم العينة على وفق أربع فئات عمرية إذ بلغت أعلى نسبة للفئة العمرية(45-فاكثر) ، بلغ عددها(399)، بنسبة(53،%)،تلتها الفئة العمرية (35-44) ، بلغ عددها (192)وبنسبة(25،9%)، الفئة العمرية(25-34) بلغ عددها (89) ، بنسبة(13،2%)، أما الفئة العمرية البالغة (25-فاقل)فقد بلغ عدد أفرادها (53)بنسبة(7،1%)من عينة الدراسة ، تم بناء استبانة استطلاعية من قبل فريق الدراسة ضمت (12) فقرة تم تطبيقها إلكترونيا على عينة الدراسة ، تشير النتائج أن النزاعات العشائرية في المجتمع العراقي تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه الأمن المجتمعي في بعض المحافظات وتأثيرها على المشاريع الخدمية للمجتمع. خرج البحث بمجموعة من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: الاثر ، النزاعات العشائرية، الأمن المجتمعي.

The impact of tribal conflicts on community security (An exploratory study)

Asst.Prof Dr. Ali Fadala Al-Tamimi
Scientific Research Authority /Psychological Research Center
afthell2008@gmail.com

Prof. Dr. Hnaa Mizel Hussein
Scientific Research Authority /Psychological Research Center
hanaa.m.hussein@src.edu.iq

Asst. Prof .Dr.Maysoon karem dhari
Scientific Research Authority /Psychological Research Center
dr.maysoon2016@gmail.com

Asst.Prof Dr Jabbar frayyeh shraida
Scientific Research Authority /Psychological Research Center
jabbar.alami@yahoo.com

Abstract

The current study aimed to determine the impact of tribal conflicts on the social security of Iraqi society in the central region (Baghdad Governorate) and the southern governorates. The total sample for the study was (742), where (494) were citizens from Baghdad Governorate, representing (66.6%), (248) were from other governorates, representing (33.4%)., were males (52.2%), were females (74.88%). The sample was divided into four age groups, with the highest percentage in the (over45), numbering (399) and representing (53%). (35-44), numbering (192) representing (25.9%), and (25-34) age group, numbering (89) representing (13.2%). and (under25) numbering (53) representing (7.1%) of the study sample. A survey questionnaire consisting of 12 items was developed by the study team administered electronically to the study sample. The results indicate that tribal conflicts in Iraqi society represent one of the most prominent challenges to community security in some governorates and impact community service projects. The study concluded with a set of recommendations and proposals.

***Keywords*: The impact ,Tribal conflicts, community security.**

الفصل الأول
التعريف بالدراسة

أهمية الدراسة والحاجة إليها

يعد الأمن المجتمعي أساس شعور الأفراد في المجتمع من حيث الاطمئنان والاستقرار، والاستمتاع بحياة حرة كريمة، وهذا مما يجعل الأفراد قادرين على المشاركة والعطاء لتحقيق النجاح وتحسين جودة الحياة، والأمن المجتمعي مطلب مهم من مطالب الأفراد في المجتمع؛ وذلك لأثره الكبير في الحياة من حيث الاستقرار ونبذه للعنف، وان التغييرات السياسية التي حصلت في العراق بعد سنة 2003 أثرت على الأمن المجتمعي إذ ولّدت أزماتٍ خطيرةٍ كأزمة الهوية وعدم اندماجهم الاجتماعي والأمية فضلاً عن الأزمات الاقتصادية، وهذا له أثر كبير في ضعف الأمن المجتمعي في العراق. (حسين، 2025: 187)

منذ عام 2003 واجه الأمن المجتمعي في العراق تحديات كثيرةٍ منها: سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية، وكان لها الدور السلبي في ضعف قدرة العراقيين في تحقيق الأمن المجتمعي، ومنها تردي الوضع الأمني، عدم الاستقرار السياسي، وانتشار ظاهرة الفساد، والفقر والبطالة، وضعف القطاع الخاص، وعدم الاندماج، والأمية، والمهجرين، وانتشار الأنماط الفكرية والسلوكية؛ بسبب صفة التعددية للمكونات داخل الدولة، وإن تعددية المكونات هو أمرٌ طبيعيٌ مثله مثل بقية البلدان في العالم، لكن مؤشرات الواقع العراقي تدل على فقدان تماسك وانسجام مكونات المجتمع، مما ولد عدم الاستقرار المجتمعي، وإن تهديدات الأمن المجتمعي تهدف لطمس الهوية الثقافية، ومصحوبة بالعنف المادي لأغلب الجماعات، وحدوث صراعات داخلية تمس سلامة وحياة الأفراد (الربيعي 2007، 92)

فضلاً عن التحدي المباشر على الأمن المجتمعي العراقي، والهيمنة العشائرية على الشارع العراقي، وفقدان التنظيم القانوني وانتشار السلاح (مطلك 2023، 37).

يعد الأمن المجتمعي حاجة مهمة من حاجات المجتمع الانساني، باعتباره ضمانة سلامة الفرد والجماعات من الخطر الداخلي والخارجي، ويُعدّ حافزاً للعمل والابداع والاستقرار ويحافظ على هوية الفرد الوطنية. واشباع الفرد للحاجات الاقتصادية والمجتمعية والثقافية والسياسية، بالنتيجة يحصل الفرد على الحرية والاطمئنان والعيش بثقة وسعادة. (مشاقبة، 2020: 5)

أهم مهددات الأمن الاجتماعي في العراق هي النزاعات العشائرية التي تسببها دوافع الثأر، والصراعات الثقافية والاجتماعية حيث ترفض العشائر القوانين الوضعية وتلجأ إلى العنف باعتبارها وسيلة لحل كافة الخلافات وهذا يؤدي إلى إثارة التوترات الأمنية في العراق.(علي وكاظم، 2025: 12)

المجتمع العربي بشكل عام يميل إلى الطابع البدوي وتسيطر عليه عادات وتقاليد اجتماعية موروثة منها: صفات جميلة معروفة مثل الشجاعة وحسن المعاملة والضيافة ومساعدة الضعيف واحترام الجار إلخ، ومنها: يميل للعنف وينافي ما يتطلبه عصر الحداثة والتكنولوجيا، مما يتسبب بحدوث تصادم بين الذين يريدون البقاء في دائرة العادات العشائرية والذين يرغبون بالحياة المدنية ومواكبة التطور، بعض الدول تمكنت من مواكبة التعارض من خلال فرض القانون على الجميع، مع توفير نوع من المرونة للعادات والتقاليد العشائرية بشرط أن تبقى بالمناطق الريفية والبدوية وضمان عدم

مخالفة القانون وبالوقت نفسه يسود القانون وإرادة الدولة في المناطق المدنية على الجميع. أما في العراق فالعشائر كان لها دور كبير وفي كل الأزمنة في الثورات والانتفاضات ومساعدة الدولة في كشف المؤامرات وغيرها، لكن عندما تضعف منظومة الدولة تقوى منظومه العشيرة، وبالعكس فعلى مر التاريخ العراقي كان هذا السائد باستثناء حالات تلجأ الدولة فيها إلى العشيرة لتكسب التأييد خاصة عند حدوث مخاطر تهدد نظام الحكم من الأطراف السياسية المعارضة أو المتظاهرين من عامة الشعب. (العبادي، 2019).

المجتمع العراقي شَهِدَ حقبةً زمنيةً طويلةً امتازت بالقلق والإحباط؛ بسبب النزاعات والحروب والحصار الاقتصادي الذي أضعف قوة العراق، كذلك السلطة الدكتاتورية التي اتخذت القوة أساسا لشرعيتها، فأصبح الأفراد العراقيين يعيشون حالة من الكبت الاجتماعي والنفسي، ولا يستطيعون التنفيس؛ خوفاً من السلطة التي لا ترحم وحين تعرض السلطة للتغير والانقلاب بسبب الاحتلال، فهذا سيؤثر على كافة مفاصل المجتمع وفقدان قوة القانون المتمثلة بالشرطة والقوات الأمنية والجيش وبالتالي فإن الأفراد يشعرون بعدم قدرة هذه القوانين في حفظ النظام والضبط لسلوكيات أفراد المجتمع، وان انعكاس آثار السلطة ليس فقط على مستوى الأفراد والمؤسسات لكن يمتد التأثير بكافة البنى التحتية للمجتمع، وهنا كان لزاماً اللجوء إلى المرجعيات المتمثلة بالمرجعية الدينية والعشيرة؛ لمكانتها الاجتماعية والسياسية في المجتمع من خلال حفظ النظام الاجتماعي والسياسي وضبط سلوك الأفراد، وبالتالي تعزيز قوة القانون العرفي الذي يعتبر من المرتكزات المهمة للعشيرة لحماية الأفراد من الخطر ومن الصراعات التي تحدث بينهم، وفي الوقت الحالي فإن العشائر العراقية لها شأن كبير في المجتمع؛ لأنها تعتبر وحدة النسيج الاجتماعي للمجتمع، فإن انهيار نظام الدولة السياسي، وضعف قوة القانون برز دور العشائر في الحماية لأبناء المجتمع فوثقت العلاقات والروابط الاجتماعية بين أبناء المجتمع، فكان لها الأثر في تعزيز القيم والعادات المهمة في المحافظة على كيان الأفراد، ولها دورٌ مهم في حفظ النظام المتفق عليه بمختلف العشائر والتي لها أهمية بحقن الدماء وصون الأعراض وحفظ الحقوق. وعند دخول الارهاب إلى العراق أطلقت المرجعية الفتوى الجهادية فانتفضت العشائر لتقديم أبناءها قرابينا للوطن والدين والعِرض.(ناجي، 2017: 1)

وبالوقت الذي نرى أبناء العشائر يضحون بأنفسهم من أجل انتصار الوطن، نجد نزاعات عشائرية تحدث، وخاصة في السنوات الاخيرة، إذ ذهب ضحيتها الكثير من أبنائنا، وتهدد السلم المجتمعي، فالنزاعات العشائرية ممكن حدوثها في مكان واحد وربما تنتشر في أكثر من مكان تاركة وراءها الضحايا الأبرياء.(ناجي، 2017: 3-5)

دراسة الشمري -(2016) وضح خطورة هذه النزاعات عندما تتسرب لمناطق أخرى في العراق بسبب امتداد العشائر العراقية في جميع الأنحاء، فمثلا النزاع الذي يحصل في البصرة بين عشيرتين قد تتسبب بنزاع في مدينة أخرى بدوافع الانتقام بالإضافة الى استغلال الوضع في اثارة الفتن في المنطقة بين فترة واخرى للحيلولة دون استقرارها والاضرار باقتصاد البلد من خلال وقف الحركة في مدينة اقتصادية مثل البصرة، اما دراسة البهادلي حول(النزاعات العشائرية وانعكاساتها على المجتمع الميساني) بين فيها ما يجري من الصراعات العشائرية والتي تعتبر مخالفات تهدد السلم الامني، ومن هذه المخالفات اطلاق النار وتعميم ثقافة تهديد العناصر الامنية، وتعتبر رسائل مشوهة للشركات

الاجنبية العاملة في قطاع النفط والاستثمار والقطاعات الأخرى بان هذه المحافظات لا يمكن الاستثمار فيها لأنها محافظات غير آمنة.(ناجي، 2017: 6)

إن النزاعات جهزت للمجرمين ظروف مناسبة لارتكاب جرائم التسليب، وتصفية الحسابات الشخصية ويحتمون بنفوذ العشائر من سلطة القانون، فضلاً عن عصابات الخطف والجريمة التي وجدت بهذه البيئة مرتع خصب لها، فستلحق تهمة عمليات السرقة والنهب والقتل بالعشائر المتنازعة، وقد تكون هذه النزاعات فردية تحدث بين فردين وهدفها مصلحة شخصية، أو قضية اجتماعية، وهذا بالنتيجة يؤثر على النظم الاجتماعية للمجتمع، وقد تكون نزاعات جماعية تحدث بين مجموعة من الأفراد داخل المجتمع الواحد سواء كانوا مسلحين أو لا وهذا النوع يؤثر على النظام الاجتماعي للمجتمع ككل، ولها آثار سلبية كالفقر والجريمة والعدوان. (ناجي، 2017: 18)

وبسبب أهمية استقرار الوضع في العراق وضرورة تنعمه بالحياة الحرة الكريمة فمن الضروري معرفة تأثير هذه النزاعات العشائرية على السلم الأمني لذا ارتأى الباحثون في الدراسة الحالية التعرف على تأثير النزاعات العشائرية على الأمن المجتمعي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة تأثير النزاعات العشائرية على الأمن المجتمعي

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على بناء أداة (استبانة) لقياس (تأثير النزاعات العشائرية على الأمن المجتمعي) تم تطبيقها ألكترونيا على محافظات العراق الوسطى والجنوبية للفترة من (2025-2026)

تحديد المصطلحات

1- الأمن المجتمعي

- عرّفه صفر(2007)

"حالة من الامان والاستقرار التي يشعر بها الفرد نتيجة تضافر جهود الدولة، لحماية الافراد والممتلكات والحفاظ على السلم العام، كذلك يهتم الأمن المجتمعي بحماية المجتمع من التهديدات الداخلية، مثل الجرائم، والانقسامات الاجتماعية، والتطرف والفساد، ويعمل على تعزيز التعاون بين المواطنين والأجهزة الحكومية لتحقيق استقرار شامل في جميع جوانب الحياة المجتمعية" (صفر، 2007: 80)

- عرّفه مشاقبة (2020)

محصلة جميع الإجراءات اللازم لحماية المجتمع ضد كل ما يحد من تقدمه لتحقيق أهدافه بما يتوافر لديه من امكانات وقدرات متاحة (مشاقبة، 2020: 3)

- عرّفته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

"حماية الحريات والناس من الأوضاع والأخطار الطارئة الحرجة والعامة وبناء قواهم وطموحاتهم، وخلق النظم السياسية والمجتمعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمكّن الناس من العيش بكرامة". (مشاقبة، 2020: 4)

- عرّفه علي وكاظم (2025)

الحالة التي تستهدف حماية الأفراد وضمان سلامة المواطنين من التهديدات المباشرة كالجرائم والاعتداءات، وتعزيز التماسك الاجتماعي التصدي للتهديدات الداخلية ومواجهة التطرف والعنف الداخلي، والتعامل مع الأزمات المجتمعية، ويهدف لتحقيق بيئة آمنة تسهم في التنمية المستدامة والازدهار الاجتماعي (علي وكاظم، 2025: 6)

- **التعريف النظري**:-تم تبني تعريف مفوضية الأمم المتحدة تعريفاً نظرياً لمفهوم الأمن المجتمعي من قبل الباحثين في الدراسة الحالية.

2- النزاع

- عرّفه لويس كوزر

"نزاع على منفعة معينة أو سلطة أو موارد أو ادعاءات على حالة معينة، بحيث إن أهداف الأطراف المتنازعة ليس الحصول على المنفعة الموجودة فقط بل تتعداها إلى تحديد الأضرار أو التخلص من المنافس الآخر" (كمال، 1998: 11)

- عرّفه قادري(2006)

تسلسل ينطلق من نشوء أزمة وأن هذه الأزمة يمكن أن تتسع وتنمو إلى نزاع اجتماعي بين الأفراد فإن هذا النزاع قد يكون على أشكال عسكرية أو اقتصادية، أو أمنية أو إعلامية وسياسية. (قادري، 2006: 11)

- عرّفه فريج(2011)

مشكلة كبيرة تنشأ على مستوى شخصي أو جماعي تتناول المصالح المتضاربة و المتعارضة أو الحاجات والتوجهات والدوافع والآمال والأفكار (فريج، 2011: 20)

- التعريف النظري:-تم تبني تعريف لويس كوزر تعريفا نظريا لمفهوم النزاع من قبل الباحثين في الدراسة الحالية.

3- العشيرة

- عرّفها موراي Moriah

"ذلك المجتمع القانوني الذي يتألف من أقارب متعارفون فيما بينهم ويتحدثون بلغة مميزة ولهم ثقافه واحدة والعشيرة هي المكون الرئيس للقبيلة فتحالف عدة عشائر يكون قبيلة شرط العشيرة أن يكون أفرادها من نسب واحد، بعكس القبيلة فالقبيلة قد تتكون من عدة عشائر من انساب واحدة أو من انساب مختلفة". (ابراهيم، 1983: 7)

- عرّفها دوركهايم

"هي صورة من صور التركيب الاجتماعي الأكثر تعقيداً من الزمرة الاجتماعية كما أنها مجتمع تتعدد فيه الزمر الاجتماعية ولكنه لا يزال يحتفظ بوحدته وتجانسه عدم قبوله للانقسام إلى عدة مجتمعات تتمايز على الرغم من أنها تتكون من الأسر الصغيرة التي لا تكون اقساماً سياسية متمايزة". (غنيم، 2009: 47)

- **التعريف الاجرائي لمتغيرات الدراسة :-** هو مقدار الدرجة الكلية التي حصل عليها المستجيبين على تطبيق أداة (استبانة) لقياس (تأثير النزاعات العشائرية على الأمن المجتمعي) تم تطبيقها الكترونيا على محافظات العراق الوسطى والجنوبية.

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

المقتربات النظرية التي فسرت الأمن المجتمعي :

1- الأمن المجتمعي وفق مدرسة كوبنهاغن:

إن أول المدارس التي دعت لمراجعة مفهوم الأمن والتوسع به لأبعاد هي مدرسة (كوبنهاغن) فضلاً عن الجانب العسكري في التعامل مع طبيعة التهديدات، وأخذت مدرسة (كوبنهاغن) من المقاربة البنائية في تصورها للبناء الاجتماعي وركزت على الهوية وكيفية تشكيلها لمصالحهم الأمنية وهذه المدرسة عبارة عن دراسات للباحثين ومنهم (باري بوزان) و(أولي وايفر) و(جاب دوويلد)، وقد اعتمدوا على مقتربين أساسين في تحديد مفهوم الأمن المجتمعي. (Sweeny 1999, p.82).

أ- مقترب التحليل الكلي من خلال المراجعات البحثية التي أجراها (باري بوزان) للأمن، حيث فرضت مجموعة من الظواهر مثل الصراعات العرقية، وقسم الأمن لقطاعات تحمل كل قطاع اجراءات أمنية، ويعد قطاع الأمن المجتمعي من القطاعات الخمسة الخاص بأمن الدولة في مقاربته التوسعية للأمن.(بن عنتر 2005، ص.16).

وقد نظر (باري بوزان) للمجتمع بأنه يتناسب مع مفهوم الدولة القومية واعترف بوجود تهديدات مجتمعية على المستوى دون الوطني، وبقى مصر على أنها لا يمكن أن تحسب كقضايا أمن قومي، و بالنتيجة فالأمن المجتمعي يمكن أن تهدد فيه الدول فيما يخص وحدتها وهويتها الجماعية وإن انعدام الأمن الداخلي يسيطر على جدول أعمال الأمن الوطني، لكن الخارجية سوف تكون دائما عنصرا أساسياً في مشكلة الأمن الوطني.(Williams2010, p.82)

ب مغترب التحليل المتوسط إن مدرسة (كوبنهاجن) من أوائل المدارس التي اتخذت الخطوات الأولى في التمييز بين الدولة والمجتمع، باعتباره يضم مزيج من أمن الدولة المتعلق بالسيادة، وأمن المجتمع المرتبط بالمحافظة على الهوية. والارتقاء بالمجتمع لمستوى مستقل للأمن، يعتبر تحول كبير في تفكيرهم على الأمن حيث يركز على الدولة وكيفية الحفاظ على سيادتها، وإن الأمن السياسي يعني الاستقرار التنظيمي للدولة، بينما الأمن المجتمعي يعني الحفاظ على الهوية والانسجام المجتمعي وتسهم فيها الدولة للحفاظ على القيم والهوية في المجتمع، وبقاء الأمن يعتمد على بقاء الهوية وحمايتها، والأمن المجتمعي مرتبط بالخوف من التهديدات التي تتعرض لها الهوية المجتمعية، فمن الوسائل التي قد تهدد الهوية المجتمعية هي القمع في التعبير عنها وخطر استخدام اللغة والأسماء واللباس أو اغلاق أماكن العبادة والتعليم، وقتل الأفراد. (Krause and Williams1996, p.243 .)

2- الأمن المجتمعي من خلال مقترب الأمن الإنساني

إن منظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها تنظر إلى مفهوم الأمن المجتمعي من خلال مفهوم الأمن الانساني والذي تبنته المنظمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام (1994)، وأن الأمن الإنساني ساهم في الدراسات باعتبار أن الفرد بديلاً عن الدولة في موضوع الأمن، بدون الغاء أهمية أمن الدولة، بحيث تصبح المجتمعات المحلية والأمم حسب هذه النظرة موضوع للأمن مادام إنها تصب في خدمة الناس. (Fukuda-Parr2003, p.8)

أي بمعنى أن الانسان هو محور هذه المقاربة النظرية وهو الوحيد الذي ينبغي حماية أمنه، حيث تهتم هذه المقاربة بحماية حقوق الإنسان والحريات والقيم المهمة لضمان تحقيق الأمن المجتمعي. (جاد، 2000: 8)

المقتربات النظرية التي فسرت النزاعات العشائرية :

إن النزاع الاجتماعي هو عملية اجتماعية ظهرت في الديانات القديمة على شكل نزاع بين قوتين هما الخير والشر، فهو نزاع من أجل البقاء، وإن الخلافات بين الجماعات تؤدي إلى إثارة الضغوط والصدمات والمشكلات الاجتماعية، ومن ثم تؤدي هذه الاختلافات إلى تغيير المجتمع من الحالة الجيدة إلى الحالة غير الجيدة. (رشوان، 2008: 88).

إن أول من وضح مفهوم الأمن الاجتماعي هو (سقراط) حيث يعتقد إن السبب في حدوثه هو الرغبة أو الغاية الانسانية في اشباع الحاجات والرغبات في الترف حيث تعد من الدوافع المهمة للنزاع مع الآخرين من أجل الحصول على ممتلكاتهم وثرواتهم وبالتالي سيؤدي للنزاع بين أفراد المجتمع، ويرى (سقراط) أن التطور والازدهار في المجتمع سيؤدي لانقسام الناس لطبقتين هما طبقة الفقراء وطبقة الأغنياء، وحينما يحاول طبقة الأغنياء الوصول إلى المراكز الاجتماعية من خلال الأموال، فهذا سيؤدي لدخول طبقة الفقراء في النزاع مع طبقة الأغنياء. (المناوي، 2010: 70)

أما (افلاطون) فيؤكد أن الطبيعة الانسانية هي طبيعة فطرية فيما يخص الخير والشر في الحياة فقد يحدث نزاع بين القوتين وهو نزاع أزلي منذ القدم، وأن معظم الاتجاهات الدينية والسياسية تأخذ مفاهيمها وقيمها ومبادئها الرئيسة من هاتين القوتين (الخير والشر) وهذا النزاع ليس فقط بين المجموعات، بل يكون أقوى بين الفرد وذاته، وهنا من الضروري على القائمين بالنظم الاجتماعية أن يفرضوا نظام وقاعدة اجتماعية محكمة للسيطرة على تصرفات البشر وسلوكهم بما يحقق الأمن والاستقرار والتوازن الاجتماعي عن طريق فرض القانون على الأفراد. (المناوي، 2010: 70).

في حين يرى (ارسطوا) أن النزاعات الاجتماعية يمكن أن تظهر على شكل عنف وعصيان، وقد بنى ارسطوا فكرته عن النزاعات عن طريق ملاحظته للواقع، وإن أسباب حدوث النزاعات هي بسبب الدستور والنظام السياسي، وقد يندلع النزاع بسبب الخلاف والصراع على تطبيق الدستور المتفق عليه، وأن حياة الانسان مرتبطة بسلامة النظام السياسي والاجتماعي كذلك إن سلامة النظام السياسي والاجتماعي مرتبط بسلوكيات الأفراد. (الخفاجي، 2008: 351)

وفي بحث العصبية لـ(ابن خلدون) تناول النزاع باعتباره رمز أساسي من رموز الطبيعة البيئية والإنسانية، ويرى أن الجماعة لا تتردد في دخولها في صراع وتنازع وصدام مع جماعة انسانية أكثر قوة وتماسك من الأولى، وإن العصبية تظهر في العلاقات والسلوك التي تتحلى بها مجموعة من الناس في حالة البداوة . (شعبان واخرون، 2007: 78)

ويرى ابن خلدون أن العصبية هي وازع يدفع الناس في نزاع بعضهم على بعض ويرد النزاع الواقع عليها من الخارج، وإن العصبية في المجتمع البدوي لها نفس الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع المدني، وإن الوازع هو القوة والسلطة الاجتماعية التي تأخذ مميزاتها وصفاتها من نوعية الحياة الاجتماعية السائدة في المجتمع. (الجابري واخرون، 2001: 172)، أما (توماس هوبس) في القرن التاسع عشر فقد أكد على مفهوم النزاع الاجتماعي من خلال ربطه بنظرية العقد الاجتماعي والتي تؤكد أن الحياة الإنسانية قبل ظهور النظام هي عبارة عن حرب الجميع على الجميع بدافع اشباع الحاجات والرغبات التي تضمن له البقاء والاستمرار وهذه الحياة العدائية لم تخضع لأي نوع من القوانين الوضعية والعرفية. (عبد الرحمن، 2001: 170)

ويرى (توماس هوبس) أن هناك مبدأين يحكمان الطبيعة البشرية وهما: الرغبة والعقل، فالرغبة تدفع الفرد لأن يأخذ ما يحتاج إليه الآخرون مما يسبب الشقاق والنزاع، أما العقل فيزود ببعد نظر وقوة تجعل الفرد يسعى وراء الأمن والاستقرار والمحافظة على الذات والانتقال من حالة الوحشية إلى حالة الحضارة، وهذا يتم وفق قوانين الطبيعة. وهذا الانتقال لا يتم إلا عن طريق تفويض سلطة القانون في يد فرد، أو هيئة تكون لها حق الأمر في فرض القوانين، وهنا نجد أن (توماس هوبس) على عكس كل (ارسطو وافلاطون) الذي كان يفضل القانون المنصوص على القانون. (عمر، 1985: 134)

لقد فسر (علي الوردي) ظاهرة النزاع الاجتماعي من خلال الفرضية القائمة بين نزاع البداوة والحضارة، حيث يرى أن العراق هو من أقدم الحضارات الانسانية القائمة بين منظومتين متنازعتين من القيم الاجتماعية الأولى تمثل القيم البدوية التي جاءت من البلدان الصحراوية المجاورة والثانية القيم الحضارية النابعة من التراث الاجتماعي القديم، وإن المجتمع العراقي يعاني نزاع اجتماعي ونفسي، فمن ناحية لا يستطيع حماية قيمة الحضرية؛ بسبب ما تمدّه الصحراء من ضغوطات، ومن ناحية أخرى لا يستطيع أن يكون بدوياً كأبن الصحراء؛ بسبب الحضارة المنبعثة من وفرة المياه وخصوبة الأرض، فيضطر لتغيير القيم البدوية التي جاءت إليه ليجعلها ملائمة للظروف الخاصة به، ويرى (الوردي) أن سبب نزاع البشر هو على الموارد الطبيعية المتوفرة في المجتمع. (الوردي، 1965: 38-39) ، أما (لويس كوزر) فقد أكد على إن النزاع هو عملية اجتماعية ضرورية لكي نفهم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، والتي تدور حول القيم ومصادر القوة والموارد، وإن هدف الجماعات هي للتخفيف عن حدة التوتر والضرر، وبناء القوة داخل الجماعات مع حاجة الأفراد والجماعات المكونة له، وإن النزاع بين المجتمعات خاصة المجتمعات المفتوحة يخفف من حدة التوتر بين الأطراف المتنازعة، ويقلل من أسباب التفكك وإعادة الوحدة والترابط ويساعد على إعادة المعايير القائمة وظهور معايير جديدة، ويؤكد (كوزر) على قوة المصالح المتعارضة داخل البناء من خلال إيجاد توازن مستمر في بناء القوة ويقلل من العزلة الاجتماعية بين الجماعات ويؤكد بأنه كلما كانت الجماعة أشد تماسك اشتدت مظاهر النزاع؛ لأنه يميل إلى إحداث تفكك في الجماعات الاجتماعية التي تشهد تفاعل قوي بين الأفراد واحساس عميق بالانتماء إليها. (شوقي، 2014: 80)

الدراسات السابقة

الدراسات التي تناولت الامن المجتمعي

- **دراسة رحيم (2022)**

هدف الدراسة التعرف على الاطار المفاهيمي للأمن المجتمعي من خلال التعريف والوسائل والأهمية، والتعرف على واقع الأمن المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ عن طريق معرفة المعوقات والتحديات التي واجهت تحقيق ذلك الأمن، وتضمنت وضع البلد بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وتغيير النظام السياسي، إذ واجه العراق التحديات والمعوقات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحدد الأمن المجتمعي، لذلك فإن أهمية البحث تظهر في تسليط الضوء على أهم تلك المعوقات التي هددت الأمن المجتمعي فيه منذ عام ٢٠٠٣. (رحيم، 2022)

- **دراسة حسين (2025)**

هدفت الدراسة معرفة السياسات العامة لتعزيز الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003 حيث يواجه الأمن المجتمعي في العراق تحديات كبيرة، خاصة في السنوات ما بعد عام 2003. ويتركز موضوع البحث حول الموارد والفرص المتاحة لتعزيز الأمن المجتمعي، ومدى الامكانية في تبني سياسات عامة أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تعيق تحسينه. وباستخدام منهج التحليل النظامي والمنهج الوصفي، تكشف الدراسة موضوع الأمن المجتمعي في العراق وإن المؤشرات لم تتحقق بالشكل المطلوب، على الرغم من التغييرات الإيجابية التي شهدها على جميع المستويات في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والمجتمعية. وهنا يستدعى دراسة الآليات الرئيسة التي يمكن اعتمادها لاستثمار الموارد والفرص المتاحة، وتستنتج الدراسة أن عناصر السياسة العامة الفعالة يجب أن تركز على تبني حوكمة رشيدة وعادلة، وسياسات اقتصادية ومجتمعية تخفف من الاختلالات الاقتصادية المؤثرة، بما في ذلك مكافحة الفقر والبطالة، والحفاظ على مستوى معيشي مقبول، وترسيخ قيم المواطنة والتعايش السلمي. وتقترح آليات فعالة لمواجهة هذه التحديات وتعزيز الأمن المجتمعي. (حسين، 2025)

- **دراسة علي وكاظم(2025)**

كان هدف البحث هو التعرض للدور الذي تؤديه الأجهزة الأمنية في تحقيق الأمن المجتمعي ، حيث تلعب الأجهزة الأمنية دور رئيسي في تحقيق الأمن المجتمعي عن طريق القيام بمهام عديدة من أهمها: مكافحة الجرائم والتصدي لها وتطوير سبل وأليات الوقاية من خلال تفعيل أساليب التعاون والتي تهدف ادماج جهود المجتمع مع الأجهزة الأمنية مما يزيد من فاعلية الدور الأمني ويؤدي بالمجتمع لمزيد من التقدم وتوصل البحث لعدد من النتائج أهمها: أن هناك تطور ملحوظ في أداء الأجهزة الأمنية لتحقيق الأمن المجتمعي وأنها تستحدث أليات جديدة تتماشى مع متطلبات العصر الراهن وتواكب التغيرات الاجتماعية المتسارعة التي يمر بها المجتمع مما يحقق الأمن على أرض الواقع وبالتالي نجد إثاره في الارتقاء بعمليات التنمية والتطور المجتمعي. (علي وكاظم، 2025)

الدراسات التي تناولت النزاعات العشائرية

- **دراسة ناجي(2017)**

هدف الدراسة إلى بيان نقاط الترابط والتقاطع بين القانون الوضعي والقانون العرفي في حل النزاعات الاجتماعية التي تحدث داخل المجتمع، والتعرف على أنواع النزاعات الاجتماعية، وطبيعة العشيرة

في المجتمع العراقي، ودورها وأهميتها بالنسبة للمجتمع من خلال تطبيق قوانينها العرفية، كذلك الأسباب والعوامل المؤدية لارتكاب النزاعات الاجتماعية في العراق ومحاولة التعرف على أي الوسائل أقوى في تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع أهي القانون الوضعي، أم القانون العرفي أم المرجعيات الدينية، وكانت العينة قصدية عددها (٤٠٨) مبحوث وقد شملت هذه العينة رجال القانون وشيوخ عشائر كربلاء الموزعين حسب حجم المناطق السكنية الموجودة في المحافظة بأقضيتها ونواحيها وقراها كافة وقد بلغ عدد الأسئلة في استمارة الاستبانة التي تم توزيعها على العينة (٤٣) سؤالا، توصلت الدراسة إلى أن السبب الرئيس في ظهور النزاعات الاجتماعية بين الافراد هي العوامل الاقتصادية، عدم وجود فرق معنوي بين إجابات العينة فيما يتعلق بالقانون الوضعي بعد عام (٢٠٠٣) كذلك أن الفارق الأكبر من ناحية إجابات العينة كانت لصالح شيوخ العشائر الذين يمارسون القانون العرفي في ضبط سلوك الأفراد، وكذلك إن القيم والأعراف والعادات والتقاليد تستحق أن ترتقي لأن تكون نص دستوري قانونً متكامل تشنق منه القوانين الوضعية، وإن انهيار النظام السياسي له الأثر المعزز لدعم النزعة العشائرية من أجل تماسك الأمن الداخلي في المجتمع العراقي. (ناجي، 2017)

- **دراسة يعقوب(2019)**

هدف البحث التعرف بالاستراتيجيات العامة للكياسة التي وضعها العالم (ليتش ٢٠١٤) ومحاولة تطبيقها على النزاعات العشائرية في جنوب العراق، وأن هذه الاستراتيجيات تسهم في حل المشاكل المعقدة التي تنشب بين العشائر مثل السرقات والسطو المسلح والقضايا المتعلقة بالشرف، وقد استند البحث على معلومات من خمسة عشر مقابلة أجريت مع خمسة عشر شيخاً ومتحدثا من شيوخ عشائر الجنوب المختلفة. حيث طلب من هؤلاء المشاركين أن يقوموا باختيار فقرات معينة ضمن مجموعة من الخيارات في استبيان أعدها الباحث حيث تمكن اختبار مدى تطابق هذه الاستراتيجيات من عدمها في سياق حل النزاعات العشائرية العراقية فضلاً عن الاختيارات التي قام بها المشاركون أسهمت في معرفة درجة تأثير كل من هذه الاستراتيجيات في التخفيف من حدة الضرر الناتج على الطرف المتضرر، وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن جميع الاستراتيجيات يمكن تطبيقها على السياق العشائري العراقي على الرغم من تباين درجات تأثيرها وايضا أن استعمال استراتيجيات الكياسة الإيجابية قد تغلبت على استعمال نظيراتها السلبية التي بدورها لا تتطابق مع موضوع دراسة العالم (ليتش)؛ وذلك بسبب اختلاف التقاليد والثقافات والسلوكيات الكامنة بين المجتمع الشرقي والغربي والذي بدوره بين أن المجتمع العشائري العراقي يهتم بالأشياء والموضوعات أكثر من اهتمامه بالمتكلم. (يعقوب، 2019)

الفصل الثالث

اجراءات الدراسة

اولا:- منهجية الدراسة:-

اعتمدت الباحثة في البحث الحالي المنهج الوصفي في عملية جمع البيانات وتحليلها لملائمة هذا المنهج موضوع الدراسة.

ثانيا:- مجتمع الدراسة

تقتصر الدراسة الحالية على المجتمع العراقي وخاصة طبيعته العشائرية والقبلية التي تتصف بها بعض المحافظات العراقية التي تجعله متماسكاً وقوي بوجه التحديات والصعاب التي تمر بها.واعتراف الدولة بالقانون العشائري المساهم في حل النزاعات بالطرق السلمية

ثالثا:- عينة الدراسة:-

تم اختيار عينة البحث من محافظة بغداد وبعض من المحافظات الجنوبية من خلال المقابلات وكذلك توجيه سؤال بشكل الكتروني والذي تضمن التعرف على اراء المواطنين العراقيين حول تأثير النزاعات العشائرية على الامن المجتمعي اذ بلغت العينة الكلية (742) منها(494) مواطن من محافظة بغداد وبنسبة(66،6%) والمحافظات الاخرى(248)وبنسبة(33،4%) منهم(52،2%) من الذكور و(74،88%) من الاناث، وتم تقسيم العينة وفق اربع فئات عمرية اذ بلغت اعلى نسبة للفئة العمرية(45-فاكثر)اذ بلغ عددها(399)وبنسبة(53،%) تلتها الفئة العمرية (35-44)وبلغ عددها (192)وبنسبة(25،9%)والفئة العمرية(25-34) بلغ عددها (89) وبنسبة(13،2%) اما الفئة العمرية البالغة (25-فاقل)بلغ عدد افرادها (53)بنسبة(7،1%)من عينة الدراسة كما موضح في جدولي رقم (1 ، 2)

رابعا:- اداة الدراسة:-

من اجل تحقيق هدف الدراسة تم توجيه سؤال بشكل الكتروني والذي تضمن التعرف على اراء المواطنين العراقيين حول تأثير النزاعات العشائرية على الامن المجتمعي ، وبعد ان تم الحصول على استجابات المواطنين تم تبويبها الى استبانة علمية مغلقة ضمت المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المحافظة ،والمهنة) والاسئلة حول النزاعات العشائرية ضمت (15) فقرة ،تم عرضها على مجموعة من الخبراء ابدوا بعض الملاحظات على الاستبانة وحذف فقرتين ليكون بذلك عدد فقرات الاستبانة (12) فقرة ،اما بدائل الإجابة اختلفت بحسب مضمون الفقرة تراوحت بين (2-5) بدائل.

اولاً- نتائج متغيرات الدراسة:

جدول(1) يوضح متغير الجنس

النوع	العدد	النسبة
ذكور	387	%52.2
اناث	355	%74.8
المجموع	742	%100.0

جدول(2)

يوضح متغير الفئة العمرية

العمر	العدد	النسبة
أقل من 25 سنة	53	%7.1
34-25	89	%13.2
44-35	192	%25.9
45 فأكثر	399	%53.8
المجموع	742	%100.0

أما متغير التحصيل الأكاديمي لعينة الدراسة الاستطلاعية فقد تم توزيعها وفق أربع مستويات (ابتدائية وأقل ،ثانوية، دبلوم /بكلوريوس، عليا) وكما موضح في جدول رقم(3)

جدول رقم(3)

يوضح التحصيل الاكاديمي

التحصيل	العدد	النسبة
أبتدائية وأقل	14	%1.9
ثانوية	65	%8.8
دبلوم او بكلوريوس	174	%23.5
عليا	489	%65.9
المجموع	742	%100.0

أما ما يخص طبيعة المهن لعينة الدراسة فقد توزعت بنسب كما تم توضيحها في جدول رقم (4)

جدول رقم(4)

يوضح متغير المهنة

المهنة	العدد	النسبة
موظف	597	%80.5
أعمال حرة	145	%19.5
المجموع	742	%100.0

ثانياً- عرض نتائج الدراسة وتحليلها

السؤال الأول:-

تم توجيه سؤال إلى عينة الدراسة وهو هل توجد نزاعات عشائرية في منطقتك وكانت النتائج موضحة في جدول (5)

جدول رقم (5)

هل توجد نزاعات عشائرية في منطقتك	العدد	النسبة
نعم	480	%64.7
لا	262	%35.3
المجموع	742	%100.0

تشير نتائج جدول(5) الى ان (64،7%) من المستجيبين كانت اجاباتهم وجود نزاعات عشائرية في منطقة سكناهم في حين إن نسبة(35،3%)من العينة تؤكد عدم وجود نزاعات مسلحة في مكان سكنهم. وهذه النتيجة كانت اعتمادا على منطقة سكن عينة الدراسة إذ اختلفت الاستجابات تبعاً للمحافظة التي ينتمي إليها المستجيب.

السؤال الثاني:-

تناول السؤال الثاني استفسارا للرأي العام للمجتمع العراقي على مدى انتشار النزاعات العشائرية في العراق والجدول (6) يوضح نتائج الإجابة

جدول رقم(6)

ما مدى انتشار النزاعات العشائرية في العراق	العدد	النسبة
كبير جداً	76	%10.2
متوسط	286	%38.5
قليلة	8	%1.1
نادرة	372	%50.1
المجموع	742	%100.0

يبين الجدول(6) أن نسبة (50،1%)من العينة ترى أن نسبة الانتشار نادرة في المجتمع العراقي؛ لأنه مجتمع غير قبلي ولا توجد نزاعات عشائرية في المحافظات بشكل كامل، بل هنالك في عدد منها في حين إن من يرى أنها نسبة متوسطة للانتشار النزاعات العشائرية والبالغة(38،5%) ،ونجد أن نسبة (10،2%) ترى أن نسبة الانتشار في محافظاتهم كبيرة جدا

السؤال الثالث:-

تضمن السؤال الثالث موضوعاً مهما يتعلق بالتعرف على أبرز أسباب النزاعات العشائرية من وجهة نظر المجتمع العراقي والتي تهدد أمنه والجدول رقم (7) يوضح نتائج الإجابة.

جدول(7)

ما ابرز أسباب النزاعات العشائرية برأيك	العدد	النسبة
الثأر والانتقام	112	%15.1
الخلافات على الأراضي والممتلكات	206	%27.8
المصالح الاقتصادية والسياسية	66	%8.9
ضعف القانون أو بطء القضاء	35	%4.7
الجهل وضعف الوعي القانوني	323	%43.5
المجموع	742	%100.0

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى إن (الجهل وضعف الوعي القانوني) هو أعلى أسباب النزاعات العشائرية من وجهة نظر عينة الدراسة إذ بلغت نسبة الإجابة (43،5%) ،في حين شكلت(الخلافات على الأراضي والممتلكات) نسبة(27،8%)أما موضوع (الثأر والانتقام)فقد شكل نسبة(15،1%)من أسباب النزاعات العشائرية اما(المصالح الاقتصادية والسياسية)فقد بلغت النسبة(8،9%)ام(ضعف القانون وبطء القضاء شكل اقل نسبة (4،7%)من وجهة نظر عينة الدراسة في أسباب النزاعات .

السؤال الرابع:-

تضمن السؤال الرابع موضوعا مهما وله تأثير على شعور المواطن بالأمان ومدى تأثير تلك النزاعات العشائرية عليه؟ وجاءت النتائج موضحة في جدول رقم (8)

جدول (8)

هل تؤثر النزاعات العشائرية على شعورك بالأمان	العدد	النسبة
كثيراً	227	%30.6
إلى حد ما	92	%12.4
قليلاً	391	%52.7
لا تؤثر	32	%4.3
المجموع	742	%100.0

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن النزاعات العشائرية التي تحصل في المجتمع العراقي تؤثر على الأمن المجتمعي إذ حصل البديل (قليلاً) على أعلى نسبة إجابة وهي(52،7 %) في حين أن نسبة (30،6%) يجد ان تلك النزاعات تؤثر كثيرا على أمن المجتمع لتليها نسبة (12،4%) للبديل (الى حدا ما)، أما أقل نسبة التي تقدر(4،3%) من اجابات عينة البحث تجد أن تلك النزاعات العشائرية التي تحدث في بعض المحافظات لا تؤثر على أمن المجتمع .ورغم اختلاف الآراء حول مدى تأثير تلك النزاعات على شعور المواطنين بالأمان في مناطقهم إلا إن تلك النزاعات تعتبر أبرز التهديدات للاستقرار المجتمعي للأفراد فهو نتاج لعدة أمور متراكمة تجعل من الفرد في حالة قلق مستمر لمجرد التفكير فيها.

السؤال الخامس:-

تناول السؤال الخامس استفسارا حول الأثر الذي تشكله تلك النزاعات العشائرية على اجهزت الدولة الأمنية؟ وجاءت النتائج موضحة في جدول (9)

جدول (9)

هل تضعف هذه النزاعات سلطة الدولة وأجهزتها الأمنية	العدد	النسبة
نعم	86	%11.6
لا	106	%14.3
لا اعلم	550	%74.1
المجموع	742	%100.0

تشير نتائج الدراسة إلى أن أقل نسبة (11،6%) جاءت للبديل (نعم)التي تعتقد بان مثل تلك النزاعات لها تأثير على سيادة الدولة واجهزتها الأمنية في حين إن أعلى نسبة والبالغة(74،1 %) حصل عليها البديل (لااعلم) لمدى تأثير تلك النزاعات أما من يرى من أفراد عينة الدراسة بأنها لا تؤثر على أجهزة الدولة الأمنية فقد حصل على نسبة(14،3%) .

السؤال السادس:-

تناول السؤال السادس موضوعا مكمل للسؤال الخامس الذي يتعلق بالأمن المحلي ومدى تأثير وجود السلاح بين أبناء العشائر وكانت نتائج الاستجابات موضحة في جدول (10)

جدول (10)

هل ترى ان السلاح العشائري يشكل تهديدا للأمن المحلي؟	العدد	النسبة
نعم بالتأكيد	133	%17.9
الى حد ما	609	%82.1
المجموع	742	%100.0

تشير نتائج الجدول(10) إلى أن موضوع السلاح بيد أبناء المجتمع وخاصة بيد العشائر في بعض محافظات العراق يشكل تهديدا على الأمن المحلي فقد حصل البديل (الى حد ما)على أعلى إجابة إذ بلغت النسبة (82،1%) وهي نسبة مرتفعة جدا وتشكل خطر على المجتمع ، أما تأكيد التهديد لاستخدام السلاح فكانت النسبة(17،9%) كانت للبديل (نعم بالتأكيد) وهي نسبة تشكل خطر على أمن المجتمع. إذ أن السلاح الذي تمتلكه العشائر وبعض الممارسات التي تقوم بها العشائر المتخاصمة من اطلاق النار على منزل الخصم ففي هذا الفعل هي لم تستهدف الشخص المطلوب فقط بل تهدد أمن الجيران والاشخاص الذين يسلكون الطريق مما يشكل تهديد في بعض الأحيان على حياتهم والتي يمكن أن يذهب ضحيتها أبرياء .

السؤال السابع:-

تضمن السؤال السابع التعرف على مدى الاعتقاد بتأثير النزاعات العشائرية على المشاريع الخدمية والاستثمارية وجاءت النتائج موضحة في جدول (11)

جدول(11)

هل تعتقد ان النزاعات العشائرية تؤثر سلبا على المشاريع الخدمية والاستثمارية؟	العدد	النسبة
نعم	72	%9.7
لا	86	%11.6
لا اعلم	584	%78.7
المجموع	742	%100.0

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة (9،%) من الاستجابات على البديل(نعم)في مدى اعتقاد أفراد العينة في الدور السلبي الذي ممكن أن تؤثر به النزاعات العشائرية على تنفيذ المشاريع الخدمية والاستثمارية في حين حصل البديل (لا) على نسبة (11،6%) أما أعلى نسبة (78،%) للإجابة فقد حصل عليها البديل(لااعلم) اذا كان للنزاعات العشائرية دور في ايقاف تنفيذ لبعض المشاريع التي تقام في مناطق تتأثر بالنزاعات العشائرية وتؤثر على مصالح وأراضي تلك العشائر.

السؤال الثامن:-

تضمن السؤال الثامن موضوعاً مهم وهو الدور الذي يؤديه وجود النزاعات العشائرية على هجرة الكفاءات أو توقف النشاط الاقتصادي وكانت الاجابة كما في جدول (12)

جدول(12)

هل تؤدي هذه النزاعات الى هجرة الكفاءات او توقف النشاط الاقتصادي	العدد	النسبة
نعم	203	%27.4
أحيانا	539	%72.6
المجموع	742	%100.0

يتضح من الجدول (12)أن موضوع النزاعات العشائرية أحيانا يكون له دور في هجرة بعض الكفاءات العلمية بسبب الخلافات التي تحصل بين أبناء العشائر إذ حصلت على نسبة(72،6%) من رأي أفراد العينة ، في حين أن من يرى أنها فعلاً لها دور في هجرة الكفاءات العلمية وتهديدا لأمنهم وسلامتهم شكّل ما نسبته(27،4%) . إذ تشير هذه النتيجة إلى أن النزاعات قد تجبر الأشخاص وعوائلهم إلى هجرة جبرية وترك منازلهم خوفاً من أخذ الثأر من أي فرد من أفراد العشيرة المتخاصم معها مما سيؤثر على مستقبل تلك العائلات النفسي والاقتصادي وضياع لمستقبل الأبناء.

السؤال التاسع:-

تناول السؤال التاسع استفسارا للرأي العام عن بعض العادات التي تمارسها العشائر المحلية للحد من النزاعات وكما موضحة في جدول (13).

جدول(13)

هل تسهم العادات العشائرية الايجابية (الصلح، الديات، التسامح) في الحد من النزاعات	العدد	النسبة
نعم	372	%50.1
لا	370	%49.9
المجموع	742	%100.0

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن استخدام بعض الأساليب الايجابية والسلمية ومنها الصلح أو دفع الديه والتسامح في أوقات النزاعات سوف تحد من توسع ظاهرة الخلافات العشائرية وتقلل من إثارة السلبية على الأمن المجتمعي؛ لأنها تعطي فرصة لفض النزاع قبل أن تتوسع دائرة الخلاف، وهذا ما جاءت به اجابات أفراد عينة الدراسة إذ بلت نسبة الاجابة بالبديل(نعم) الى (50،1%) والبديل (لا) بنسبة(49،9%) إذ لم يشكل فرق كبير بين الإجابتين. فكما أشارت التقارير الأمنية إلى أن شيوخ العشائر كان لهم دور مساند للدولة في اجراءات فض النزاعات العشائرية عن طريق الصلح العشائري وديا قبل أن يتطور النزاع وقبول الديات.

السؤال العاشر:-

تناول السؤال العاشر عن الدور الذي يمكن أن تسهم به الدولة وأجهزتها الأمنية في الحد من النزاعات وجاءت النتائج موضحة في جدول(14)

جدول(14)

ما الدور الذي يمكن ان تسهم به الدولة في الحد من النزاعات	العدد	النسبة
تطبيق القانون بصرامة	59	%8.0
تعزيز المصلحة المجتمعية	551	%74.3
تقوية مؤسسات العدالة المحلية	68	%9.2
برامج توعية وتربية مدنية	64	%8.6
المجموع	742	%100.0

يتضح من الجدول أعلاه أن اسهام الدولة في تعزيز المصلحة المجتمعية حصل على أعلى نسبة استجابة إذ بلغت (74،3%) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة للتقليل من حجم النزاعات العشائرية في حين حصل البديل (تقوية مؤسسات العدالة المحلية على المرتبة الثانية إذ بلغت نسبة الاجابة (9،2%)،أما البدائل (برامج توعية وتربية مدنية)والبديل (تطبيق القانون بصرامة)حصلت على نسبة

اجابة (6،8%-0،8%)على التوالي .وهذه النتائج تشير إلى دور الدولة للحد من النزاعات. إذ تعد الدولة هي المسؤول الأول عن حفظ الأمن والاستقرار لمواطنيها فيقع عليها دور مهم يربط بين تعزيز المصلحة المجتمعية بسيادة القانون من أجل أن يشعر المواطن بأن القضاء سيأخذ له الحق عندما يشعر بالظلم وبذلك يقلل من اللجوء إلى العشيرة لأخذ الحق بالقوة.

السؤال الحادي عشر:-

تضمن السؤال الحادي عشر توضيحا للدور الذي يمكن أن يقع على مجالس العشائري وكانت النتائج موضحة في جدول (15)

جدول (15)

ما الدور الذي يمكن ان تلعبه العشائر نفسها	العدد	النسبة
تفعيل مجالس الصلح	216	%29.1
نبذ العنف والتسوية السلمية	103	%13.9
اشراك الشباب في مبادرات الاصلاح	423	%57.0
المجموع	742	%100.0

يتضح من الجدول (15) أن نسبة(57%) من اجابات العينة تشير إلى اشراك الشباب في مبادرات الإصلاح، لأن الشباب هم بناة المجتمع السليم الخالي من النزاعات، في حين حصل البديل (تفعيل مجالس الصلح) على نسبة اجابة(29،1%) أما نسبة(13،9%) من استجابات عينة الدراسة جاءت حول البديل نبذ العنف والتسوية السليمة من أجل مجتمع آمن . ويكون ذلك عندما تتحول مجالس شيوخ العشائر من قوة تنافس الدولة في سرعة الاستجابة وأخذ الحق من الشخص المعتدي إلى شريك مع الدولة لحفظ النظام وتطبيق القانون من خلال مكاتب شؤون العشائر التي ستعمل كحلقة وصل بين الدولة ومسؤول العشيرة من أجل حل الخلافات ودياً .

السؤال الثاني عشر:-

هل تؤيد سن قانون خاص للحد من النزاعات العشائرية؟

جدول(16)

هل تؤيد قانون خاص للحد من النزاعات العشائرية	العدد	النسبة
نعم	36	%4.9
لا	67	%9.0
لا اعلم	639	%68.1
المجموع	742	%100.0

من خلال الاطلاع على نتائج السؤال أعلاه يتبين أن البديل(لاعلم)جاء بنسبة(68،1%) عينة الدراسة حول موضوع وضع قانون خاص للحد من ظاهرة النزاعات العشائرية وجاء بالمرتبة الأولى؛ لأن الفرد إذا وقع عليه الظلم يرغب باللجوء إلى جهة تنصفه فهو لا يعلم إذا كانت الأجهزة الأمنية أسرع استجابة أو مجلس شيوخ العشائر، وإن نسبة(4،9%) كانت للبديل(نعم) في الحاجة الى وضع قانون خاص سواء كانت قوانين الدولة من خلال حصر السلاح بيد الدولة أو اعتبار أي ممارسات تقوم بها العشائر المتخاصمة عمل ارهابي أو من خلال قوانين العشائر المتمثلة بميثاق الشرف العشائري أو من خلال مكاتب شؤون العشائر.

ثالثاً- نتائج الاختبار التائي للعينة:

جدول (17)

النسب المئوية وقيم كاي عن السؤال التالي(هل توجد نزاعات عشائرية في منطقتك؟)

البدائل	التكرار	النسبة %	قيمة كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة كاي الجدولية	الدلالة
نعم	480	%64.7	54.049	1	3.84	دال
لا	262	%35.3				
المجموع	742					

من الجدول (17) يتبين أن هناك فرق دال احصائياً ولصالح نعم للأغلبية وهذا دليل على إن المجتمع تنتشر فيه النزاعات العشائرية ،وبما إن البعض من المحافظات في المجتمع العراقي عشائري ،فمن الطبيعي تنتشر فيه النزاعات العشائرية

جدول (18)

النسب المئوية وقيم كاي لتعرف على مدى انتشار النزاعات العشائرية في العراق؟

البدائل	التكرار	النسبة %	قيمة كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة كاي الجدولية	الدلالة
كبير جداً	76	%10.2	476.437	3	7.81	دال
متوسطة	286	%38.5				
قليلة	8	1.1				
نادرة	372	%50.1				
المجموع	742					

من الجدول (18) يتبين أن هناك فرق دال احصائيا لصالح الاجابة نادرة ،وأكيد النزاعات العشائرية تحدث في فترات متقطعة وليس مستمرة وهذا طبيعي

جدول (19)

النسب المئوية وقيم كاي لعينة واحدة للكشف عن ابرز اسباب النزاعات العشائرية

البدائل	التكرار	النسبة %	قيمة كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة كاي الجدولية	الدلالة
الثأر والانتقام	112	%15.1	369.119	4	9.49	دال
الخلافات على الأراضي والممتلكات	206	27.8				
المصالح الاقتصادية والسياسية	66	8.9				
ضعف القانون أو بطء القضاء	35	4.7				
الجهل وضعف الوعي القانوني	323	43.5				
المجموع	742					

من الجدول (19) يتبين أن هناك فرق دال احصائيا لصالح البديل (الجهل وضعف الوعي القانوني)

جدول (20)

النسب المئوية وقيم كاي لتعرف على مدى انتشار النزاعات العشائرية في العراق؟

البدائل	التكرار	النسبة %	قيمة كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة كاي الجدولية	الدلالة
كثيراً	227	%30.6	411.089	3	7.81	دال
الى حد ما	92	%12.4				
قليلاً	391	%52.7				
لا تؤثر	32	%4.3				
المجموع	742					

من الجدول (20) يتبين أن هناك فرق دال احصائيا ولصالح قليلاً ،وهذه النسبة تعد قليلة بحجم المجتمع العراقي

جدول (21)

النسب المئوية وقيم كاي لـ (هل تضعف هذه النزاعات سلطة الدولة واجهزتها الامنية؟

البدائل	التكرار	النسبة %	قيمة كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة كاي الجدولية	الدلالة
نعم	86	11.6	556.377	2	5.99	دال
لا	106	14.3				
لا اعلم	550	74.1				
المجموع	742					

من الجدول (21) يتبين أن هناك فرق دال احصائيا لصالح لا اعلم .

جدول (22)

النسب المئوية وقيم كاي لـ (هل ترى ان السلاح العشائري يشكل تهديداً للأمن المحلي)

البدائل	التكرار	النسبة %	قيمة كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة كاي الجدولية	الدلالة
نعم	133	%17.9	305.358	1	3.84	دال
لا	609	82.1				
المجموع	742					

من الجدول (22) يتبين أن هناك فرق دال احصائيا ولصالح الأغلبية لا تعلم، وهذا دليل المجتمع العراقي يحد من النزاعات العشائرية عن طريق شيوخ العشائر بالطرق السلمية مع تدخل بالتوافق مع الأجهزة الأمنية للدولة.

جدول (23)

النسب المئوية وقيم كاي لـ (هل تعتقد ان النزاعات العشائرية تؤثر سلباً على المشاريع الخدمية والاستثمارية؟

البدائل	التكرار	النسبة %	قيمة كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة كاي الجدولية	الدلالة
نعم	72	%9.7	687.7957	2	5.99	دال
لا	86	%11.6				
لا اعلم	584	%78.7				
المجموع	742					

من الجدول (23) يتبين أن هناك فرق دال احصائيا ولصالح الأغلبية لا تعلم عن التأثير السلبي للنزاعات على المشاريع الخدمية والاستثمارية.

جدول (24)

النسب المئوية وقيم كاي لـ (هل تؤدي هذه النزاعات الى هجرة الكفاءات او توقف النشاط الاقتصادي؟

البدائل	التكرار	النسبة %	قيمة كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة كاي الجدولية	الدلالة
نعم	203	%27.4	152.151	1	3.84	دال
لا	539	%72.6				
المجموع	742					

من الجدول (24) يتبين أن هناك فرق دال احصائيا ولصالح الأغلبية لا وهذا ينمي على قوة الارتباط بتربة البلد والروح الوطنية التي تربوا عليها والمثل العليا

جدول (25)

النسب المئوية وقيم كاي لـ (هل تسهم العادات العشائرية الايجابية في الحد من النزاعات؟

البدائل	التكرار	النسبة %	قيمة كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة كاي الجدولية	الدلالة
نعم	372	%50.1	0.005	1	3.84	غير دال
لا	370	%49.9				
المجموع	742					

من الجدول (25) يتبين أن هناك فرق دال احصائيا ولصالح الأغلبية الذين اجابوا بنعم ،مع إن الاجابة متقاربة والنتيجة مؤشر واضح عن طبيعة المجتمع العراقي الثقافية

جدول (26)

النسب المئوية وقيم كاي لتعرف على الدور الذي يمكن ان تسهم به الدولة في الحد من النزاعات؟

البدائل	التكرار	النسبة %	قيمة كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة كاي الجدولية	الدلالة
تطبيق القانون بصرامة	59	8.0	960.437	3	7.81	دال
تعزيز المصالحة المجتمعية	551	74.3				
تقوية مؤسسات العدالة المحلية	68	9.0				
برامج توعية وتربية مدنية	64	8.6				
المجموع	742					

من الجدول (26) يتبين أن هناك فرق دال احصائيا ولصالح تعزيز المصالحة المجتمعية وهذا ما يطلبه الأغلبية في المجتمع العراقي لطلب التعايش السلمي والانتماء للبلد والتقارب بين مكونات البلد

جدول (27)

النسب المئوية وقيم كاي لـ (ما الدور الذي يمكن ان تلعبه العشائر نفسها؟

البدائل	التكرار	النسبة %	قيمة كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة كاي الجدولية	الدلالة
تفعيل مجالس الصلح	216	29.1	212.982	2	5.99	دال
نبذ العنف والتسوية السلمية	103	13.9				
اشراك الشباب في مبادرات الاصلاح	423	57.0				
المجموع	742					

من الجدول (27) يتبين أن هناك فرق دال احصائيا لصالح اشراك الشباب في مبادرات الاصلاح ،وهذا المؤشر اتضح خلال السنوات القليلة الماضية أن الشباب رافض رفضاً قاطعاً للنزاعات ويبادر مبادرة السلام بعيد عن الخلافات والخرافات المنتشرة في البلد

جدول (28)

النسب المئوية وقيم كاي لـ (هل تؤيد سن قانون خاص للحد من النزاعات العشائرية؟

البدائل	التكرار	النسبة %	قيمة كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة كاي الجدولية	الدلالة
نعم	36	4.9	932.2837	2	5.99	دال
لا	67	9.0				
لا اعلم	639	86.1				
المجموع	742					

من الجدول (28) يتبين أن هناك فرق دال احصائيا لصالح الأغلبية لا تعلم ،ربما لقلة وعيها بالقانون وكذلك القانون العشائري ،وهذا يتطلب عقد دورات ثقافية في هذا المجال.

الاستنتاجات:-

ان ابرز الاستنتاجات التي ظهرت بالدراسة هي:-

- ان نسبة وجود نزاعات عشائرية في منطقتك كانت 64.7% وكانت قيمة مربع كاي 54.049 وهذا دليل على ان المجتمع تنتشر فيه النزاعات العشائرية
- ونسبة انتشار النزاعات العشائرية في العراق بشكل متوسط كانت 38.5%
- اما ابرز أسباب النزاعات العشائرية فكانت الجهل وضعف الوعي القانوني حيث بلغت نسبتها 43.5%
- مدى تأثير النزاعات العشائرية على شعورك بالأمان فكانت نسبتها 30.6%
- اما نسبة هل تضعف هذه النزاعات سلطة الدولة وأجهزتها الأمنية فكانت 11.6%
- ونسبة هل ترى ان السلاح العشائري يشكل تهديدا للأمن المحلي؟ فكانت 17.9%
- اما فيما يخص هل تسهم العادات العشائرية الايجابية (الصلح، الديات، التسامح) في الحد من النزاعات فكانت النسبة نعم 50.1%
- اما الدور الذي يمكن ان تسهم به الدولة في الحد من النزاعات فكان بالدرجة الاولى هو تعزيز المصلحة المجتمعية حيث كانت نسبته 74.3%
- اما الدور الذي يمكن ان تلعبه العشائر نفسها فكان بالدرجة الاولى هو اشراك الشباب في مبادرات الاصلاح حيث كانت نسبته 57.0% وبالدرجة الثانية تفعيل مجالس الصلح حيث كانت نسبته 29.1%

التوصيات:-

1-فرض القانون بما يتلاءم مع حفظ الأمن والأمان داخل المحافظات ذات النزاعات العشائرية .

2-العمل على نزع السلاح العشوائي من الأفراد وفي مختلف المناطق التي تكثر فيها استخدام السلاح أثناء النزاعات لما تهدده من امن المنطقة.

3-محاسبة من يستغل اسم العشيرة لفرض ارادته أو محاولة تهديد الآخر .

4-نشر قوات أمنية مركزية داخل المناطق للتدخل السريع لحل النزاعات .

5-تفعيل دور مجالس الصلح العشائرية للحد من مظاهر العنف بين العشائر المتخاصمة

6-تفعيل دور المؤسسات الدينية والتعليمية ومنظمات المجتمع المدني على إقامة مؤتمرات وندوات من أجل التثقيف والحد من النزاعات العشائرية

7- فرض قانون عقوبة وغرامة بحق من يقوم بكتابة رسائل تهديد إلى الآخرين.

8-على مجلس القضاء الأعلى محاسبة الجناة بتطبيق القوانين الجزائية والمدنية وعدم الاكتفاء بتحكيم العشائر.

9- ضرورة الفصل بين تأدية واجبات منتسبي الأجهزة الأمنية في تطبيق القانون وبين النزاعات العشائرية التي تخص مناطقهم خاصة أبناء المحافظات التي ترتفع بها نسبة النزاعات ويطغو فيها الطابع العشائري.

10- ترك المجاملات والتهاون الذي قد يصدر من بعض القوات الأمنية لشيوخ العشائر خاصة ممن ينتمون لنفس العشيرة.

المصادر

- ابراهيم، مرعي، (1983): تنمية المجتمعات الريفية، مكتب الجامعي الحديث، القاهرة.
- بن ،عنتر عبد النور (2005). البعد المتوسطي للأمن الجزائري أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- الجابري، محمد عابد واخرون، (2001): فكر ابن خلدون العصبية والدولة، ط٧، مركز دراسات الوحدة، بيروت.
- جاد، عماد (2000). التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية القاهرة مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- حسين، الكوثر عبد الباري، (2025): السياسات العامة لتعزيز الامن المجتمعي في العراق بعد عام 2003 ،مجلة العلوم السياسية، العراق.
- الخفاجي، مصطفى فاضل، (2008): فلسفة القانون عند ارسطو، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، مجلد 4، العدد 2، العراق.
- الربيعي، علي حسن، (2007): تحديات بناء الدولة العراقية (صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
- رحيم، ورقاء محمد، (2022): الامن المجتمعي في العراق بعد العام 2003 ، مجلة المعهد،11 ، جامعة بغداد.
- رشوان، حسين عبد الحميد، (2008): التغير الاجتماعي والمجتمع، ط1، المكتب الجامعي، الاسكندرية.
- شعبان، جمال ، (2007): فكر ابن خلدون الحداثة والحضارة والهيمنة، ط1، مركز الدراسات الوحدة، بيروت.
- شوقي، مؤيد منفي، (2014): دور الصراع السياسي - العشائري في التماسك الاجتماعي في محافظة الانبار، كلية الاداب، جامعة بغداد.
- صفر، محمد طارق، (2007): دور الشرطة المجتمعية في دعم الامن الاقتصادي، اطروحة دكتوراه، اكاديمية الشرطة، وزارة الداخلية المصرية،
- العبادي، علي مراد، (2019): النزاعات العشائرية في العراق وتأثيراتها المستقبلية، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء.
- عبد الرحمن، عبد الله محمد، (2001): علم الاجتماع السياسي، ط1، دار النهضة العربية، بيروت.
- علي، يونس شاكر وكاظم، ثائر رحيم، (2025): الاجهزة الامنية والامن المجتمعي، مجلة كلية الآداب، جامعة القادسية.
- عمر، معن حليل، (1985): تاريخ الفكر الاجتماعي، المكتبة الوطنية، بغداد.
- غنيم، محمد احمد، (2009): الضبط الاجتماعي والقانون العرفي، ط1، دار عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، مصر.

- فريج، سامي محمد، (2011): تسوية النزاعات الحل بالتفاوض والوساطة الحسم والتقاضي، ط ٢ ، دار الرضا للنشر والتوزيع، القاهرة.
- قادري، حسين، (2006): النزاعات الدولية دراسة وتحليل، منشورات خير جليس ،لبنان.
- كمال، حماد، (1998): دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، ط 1، دار الوطنية للدراسات، لبنان.
- مشاقبة، امين، (2020): الأمن المجتمعي: المعنى، الأبعاد والتحديات، الاردن.
- مطلك، دنيا جواد، (2023): الامن المجتمعي العراقي بعد عام 2003 ، المجلة السياسية الدولية،
- المناوي، احمد، (2010): جمهورية افلاطون، ط1، دار الكتاب العربي، حلب.
- ناجي، علاء محمد، (2017): النزاعات الاجتماعية بين القانون والسنن العشائرية دراسة اجتماعية مقارنة في محافظة كربلاء، جامعة القادسية.
- الوردي، علي، (1965): دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني.
- يعقوب، حسين عبد الكرم، (2019): النزاعات العشائرية العراقية: دراسة اجتماعية تداولية، مجلة آداب البصرة، العدد ٨٧ ، جامعة البصرة ، كلية الآداب.

References:

- Fukuda-Parr Sakiko,. (2003). “ New Threats to Human Security in the Era of Globalization”, UN Development Program, in Journal of Human development, Vol 4, No2.
- Krause, Keith and Williams.Michael C. (1996) .“ Brooding the Agenda of Security Studies: Politics and Methods”, in: Geneve Merlion International Studies, Vol40,No2.
- Sweeny, Bill Mc,.(1999). Security Identity and Interests a Sociology of International Relation, (United kingdom combridge university press) .
- Williams.Nick Vaughan, (2010).Critical Security Studies an Introduction, (Abingdon England :Routledge, First Published).